الفصل السابع

قضايا قومية ومشاركة دولية

السودان في عهد نظام مايو تأرجح ما بين الامتثال للوصاية الشرقية في حماية مصر الناصرية في أعوامه الأولى وبين الامتثال للوصاية الغربية في حماية مصر الساداتية ثم المباركية في أعوامه الاخيرة.

وسنرى في الفصل عن السياسية الخارجية إبان الديمقراطية الثالثة كيف انفصل السودان عن التبعية والوصاية وانطلق في خطه الوطني الأصيل بلا انحياز ولا محورية. لا انقطاعاً عن الغرب أو الشرق أو مصر بل وضعاً للعلاقات معها على الأساس المستقيم.

إن عدم الانحياز، وعدم المحورية، لم يعنيا أبداً أن السودان انكفأ على نفسه، بل سنوضح في ذلك المجال كيف خلق السودان صداقات أساسية مناسبة لمصالحه القومية، وفي الفصل الحالي سنوضح كيف اهتم سودان الديمقراطية الثالثة بالقضايا القومية الملحة، وبالأزمات الوطنية، وكيف عبأ الجهد الرسمي والشعبي والدولي لدراسة وعلاج تلك المشاكل.

لقد أعد السودان خطته التنموية الرباعية، وكان منتظراً أن تبحث مع الدول الصديقة والدول الشقيقة لتحديد دورها في التمويل، كما أن السودان درس مشاكل مختلفة وبرمج لعلاجها في إطار مشاركة إقليمية ودولية.

في هذا الفصل سوف نركز على تسع قضايا ملحة درست في مؤتمرات جامعة شارك فيها قادة الحكم الديمقراطي والإداريون والفنيون والأكاديميون وخبراء دوليون.

القضية الأولى: الجفاف والتصحر

نظم السودان مع بعض جيرانه الهيئة الحكومية للتنمية ومحاربة الجفاف (إيقاد). وهي منظمة تضم السودان وجيبوتي، والصومال، وأثيوبيا، وكينيا، ويوغندا.

بحث أعضاء هذه المنظمة مشاكل الجفاف والتصحر، وكيفية محاربتهما، وتقدموا بمشروعات لتحقيق الغرض

قدم السودان ٢٣ مشروعاً بتكلفة قدرها ١٧٠ مليون دولار.

وفي مارس ١٩٨٧م اجتمع مؤتمر للدول التي أبدت استعدادها لمساعدة أفريقيا على محاربة الجفاف والتصحر.

في هذا المؤتمر بحثت مشروعات السودان، وقد وجدت القبول والاستعداد للتمويل.

وقدم السودان ٥ مشروعات أخرى في إطار محاربة الجفاف والتصحر، وجدت القبول في مؤتمر برنامج الأمم المتحدة للتنمية بتكلفة قدرها ٢٠ مليون دولار.

وجرت الدراسة الأولية بين د.حاج الطيب كممثل لدول شرق أفريقيا ود.المحمدي عيد وزير البيئة المصري ممثلاً لدول شمال أفريقيا لسبعة عشر مشروعاً، مستفيدين من المياه الجوفية في الحوض النوبي في شمال السودان، وجنوب مصر: ٦ مشاريع في الجانب المصري، ومثلها في الجانب السوداني، و٥ مشاريع مشتركة.

اتفقتُ مع الأستاذ العالم عبد السلام[1] رئيس أكاديمية العالم الثالث للعلوم،

(١) محمد عبد السلام (٢٩ يناير ١٩٢٦- ٢١نوفمبر ١٩٩٦م) فيزيائي باكستاني، حاز على جائزة نوبل في الفيزياء عام ١٩٧٩م وكان أول مسلم يحوز على جائزة نوبل في العلوم، والثاني بعد أنور السادات.

والحائز على جائزة نوبل للفيزياء على إنشاء مركز دولي لأبحاث الصحراء بالخرطوم، وعرضت الفكرة على مؤتمر الهيئة الإقليمية للتنمية ومحاربة الجفاف بشرق أفريقيا، فقبل الفكرة وتبناها. وعرضت الفكرة على برنامج الأمم المتحدة للبيئة فتبناها، بعد ذلك خاطبنا اليونسكو واليونسيف والفاو والبنك الدولي وحكومات ايطاليا والنرويج والمانيا للمشاركة في التمويل وكانت الردود إيجابية ، وكونا لجنة عالمية من ١٤ عالماً من جامعات العالم، ولجنة سودانية قومية من بعض العلماء في مفوضية الإغاثة وإعادة التعمير، والمجلس القومي للبحوث، وجامعة الخرطوم لمتابعة التنفيذ وخصصنا قطعة أرض مساحتها ٢٠ فدان ليقوم عليها المركز ومزارع الأبحاث التابعة له. بخطة أن يكون هذا المركز مركز الإشعاع لسياسات محاربة الجفاف والتصحر في أفريقيا.

لقد لعب سودان الديمقراطية دوراً رائداً في تركيز الإهتمام الأفريقي والعالمي على قضايا الجفاف والتصحر، وعن طريق المركز الجديد خطط لكي يقيم السودان المنبر المناسب لمواجهة هذين العدوين اللدودين للحياة.

القضية الثانية: لإغاثة وإعادة التعمير

هناك عدد من الأسباب بعضها طبيعي وبعضها بفعل الإنسان ساقت لبلادنا الجفاف والتصحر. أما الأسباب الطبيعية، فأهمها تدني معدل هبوط الأمطار في الست سنوات من ١٩٧٨م إلى ١٩٨٤م.

وأما الأسباب العائدة لأفعال الإنسان: فهي التوسع غير المرشد في الزراعة الآلية، وزيادة الحيوان عن احتمال المراعي، وكثرة الاحتطاب للوقود، والتراخي في تطبيق قوانين صيانة التربة وحماية الموارد الطبيعية.

لقد كانت هناك مؤشرات عامة للشر الزاحف ولكن حكومة نميري لم تعبأ بها، بل ظل يكرر إنتقاده للنظام الأثيوبي بأنه عاجز عن إطعام شعبه ولذلك عندما ظهرت المجاعة في السودان لم يشأ أن يعترف بها مكابرة، بل ظلت حكومته تعطي التصديق لمصدري الذرة بينما بدأ السودانيون في غرب السودان يموتون جوعا فعلاً.

واستمر يواصل هذه الحماقة، حتى بدأ طوافاً بالأقاليم يصحبه أمين الزكاة ليشرحا للناس نظام الزكاة الجديد الذي توهم الرئيس المخلوع أنه سوف يملأ الخزينة العامة بالمال بين عشية وضحاها. كان في اندفاعه لا يذكر وإن تذكر لا يفهم أن للزكاة مصارفها المحددة ولا يستطيع أن يوجهها لمصروفات الدولة المختلفة.

وكان في اندفاعه لا يذكر أن البلاد كانت تعاني من مجاعة، وفي عام المجاعة عطل عمر رضي الله عنه جمع الزكاة! وأثناء طوافه واجهه مواطنو إقليم دارفور بحقائق المجاعة، فأوقف طوافه السخيف، وفرضت حقيقة المجاعة وجودها في السودان.

ولحسن الحظ كان الأمريكيون عن طريق سفارتهم ومعونتهم متابعين لحقائق الموقف في السودان، فقاموا بهمة إنسانية حميدة بنقل كمية هائلة من الذرة للسودان، وكان لهم الفضل الأكبر في إنقاذ السودان من تلك المجاعة.

وكُونت في عهد مايو لجنة للإشراف على الإغاثة برئاسة النائب الأول لرئيس الجمهورية آنذاك. وفي عهد الحكومة الانتقالية بدأ أول تخطيط علمي للإغاثة بإنشاء مفوضية الإغاثة وإعادة التعمير، وصدر قانونها في ٨ أبريل ١٩٨٦م.

وعندما جاءت الحكومة الديمقراطية توليتُ الإشراف على الإغاثة. وكونتُ بموجب القانون مجلس إدارة قومي من ٣٤ شخصاً يمثلون الفعاليات السياسية، وحكام الأقاليم، ووكلاء الوزارات، والقوات المسلحة، والشرطة، وبعض الشخصيات القومية. ورأيتُ أن يكون لهذا المجلس الإشراف العام لوضع برنامج علمي موضوعي للإغاثة وإعادة التعمير، دون تأثر بمقاصد حزبية أو شخصية.

وعلى ضوء حقائق الموقف وضعت مفوضية الإغاثة خطة سنوية مستفيدة من:

- تقارير حكام الأقاليم.
- تقارير الجمعيات الطوعية.

- تقارير فرق المسح الميداني والتي ترسلها للمفوضية.
- المعلومات المتوفرة لدى إدارة الإنذار المبكر بالمفوضية.

وعلى ضوء هذه المعلومات وزعت الكميات الآتية (من الذرة) على كل أنحاء السودان وكانت كافية بالغرض:

١٩٨٦ - ٢٢٢ ألف طن.

١٩٨٧ - ٨٢ ألف طن.

١٩٨٨-٢١٩ ألف طن.

اللجنة الدولية للصليب الأحمر:

بعد وضع البرنامج القومي للإغاثة لاحظتُ صعوبة في إغاثة مواطنينا في المناطق المتأثرة بالقتال، ولذلك اقترحتُ على بعض المواطنين على رأسهم السيد **إدريس البنا** تكوين مجلس من رجال الدين الإسلامي والمسيحي والسماح له بالإتصال بحملة السلاح ليعطيهم الطرفان الأمان لنقل مواد الإغاثه للجنوب. كان هذا في يوليو ١٩٨٧م، وفعلاً تكون مجلس سُمي مجلس الرحمة الإسلامي-المسيحي، واتصل بحملة السلاح في أديس أبابا ولكنهم رفضوا الاقتراح.

كنتُ أقرأ كتاباً عن الحرب العالمية الثانية فلفت نظري الدور الإنساني الكبير الذي قام به الصليب الأحمر. ففكرتُ في مخاطبة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في جنيف لتقوم بتوصيل الإغاثة للمناطق المتأثرة بالقتال.

وفي مارس ١٩٨٨م كتبتُ خطاباً بهذا المعنى لرئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، فرد موافقاً في مايو ١٩٨٨م، فكونت لجنة سودانية برئاسة د. حاج الطيب وعضوية بعض سفرائنا من الخارجية، وممثلين للقوات المسلحة والشرطة وكلفتُ السيد صلاح عبدالسلام وزير شئون الرئاسة بالإشراف عليها لتنظم مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر مهمة إغاثة المناطق المتأثرة بالقتال.

وفوضت اللجنة الدولية للصليب الأحمر لتتفاوض مع الحركه الشعبية،

ففعلت. ولكن هذه المفاوضات أخذت زمنا طويلاً (٧أشهر) للتوصل لاتفاق، بدأ بموجبه نقل الإغاثة. ولكن حجم وسرعة حركة هذا البرنامج كان متواضعاً. كل ما استطاعت أن تنقله اللجنة الدولية للصليب الأحمر بلغ ١٥ ألف طن(؟) حتى نهاية برنامجها.

ولكن ينبغي أن نشكر اللجنة الدولية للصليب الأحمر، لا سيما ممثلها في الخرطوم دومنيك قرس على جهدهم. فإن العمل الذي قاموا به كان ممهدا للعمليات الأكبر التي تمت فيما بعد.

شريان الحياة: لم تكن قدرات اللجنة الدولية للصليب الأحمر كبيرة، لذلك كان ما استطاعت أن تنقله من إغاثة محدوداً. وبفعل الجوع والحاجة نزح من جنوب السودان إلى الشمال: العاصمة والإقليم الأوسط وإقليم كردفان وإقليم دارفور، عدد كبير من الجنوبيين بلغ مليوني نفس.

لذلك اتصلتُ بالسكرتير العام للأمم المتحدة في يوليو ١٩٨٨م، وأبلغته أني أعتقد أن حجم الإغاثة المطلوب في ظروف تعرقل فيها الحرب النقل والتوزيع، وتكاثر عدد النازحين، مشاكل بلغت حجماً لا يطيقها الجهد الذاتي، ولذلك اقترحتُ أن تتدخل الأمم المتحدة لتنظيم جهد دولي لمواجهتها، لا في السودان وحده، ولكن أيضا في دول القرن المجاورة. وأن تتخذ الأمم المتحدة هذا الجهد الإنساني العالمي مدخلاً للسلام. فإن هذه المآسي الإنسانية لن يحاط بها إلا إذا تحقق السلام.

تجاوب السكرتير العام للأمم المتحدة مع هذه الآراء وأرسل فوراً مساعده للشؤون السياسية والشئون الخاصة السيد عبدالرحيم فرح لزيارة السودان.

ولتحديد البرنامج السوداني المطلوب، كونت لجنة من مفوض النازحين، مفوض الإغاثة، وممثلين للمالية والخارجية، بجانب ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الغذاء العالمي، وممثل الفاو، ورئيس وحدة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة. أعدت اللجنة تقريراً أوليا لنوع وحجم الإغاثة المطلوبة

للنازحين، واقترن الأمر بفكرة أوسع تغيث النازحين في كل أقاليم الشمال، وتنقل الإغاثة للمتضررين بالأقاليم الجنوبية.

ورؤي بالتفاهم بيننا وبين سكرتير الأمم المتحدةعن طريق مندوب خاص عينه هو السيد جيمس قرانت المدير التنفيذي لمنظمة اليونسيف، أن يدعو السودان بالتضامن مع الأمم المتحدة إلى مؤتمر دولي خاص يعقد في الخرطوم، لبحث هذه المشاكل. ووجهت الدعوة للمؤتمر الذي انعقد في ٨-٩ مارس ١٩٨٩م وكان لوزير الإغاثة والنازحين دور مقدر في التحضير له،، وحضره جميع المدعوين، وبعد التداول حول ورقة عمل أعدت لهم بإتقان تقرر أن تعطى أولوية لتحضير ونقل الإغاثة للجهات المتضررة.

وكانت الإحتياجات المقدرة ١٧٣ ألف طن من المواد الغذائية والمواد الأخرى بتكلفة قدرها ١٣٢ مليون دولار. توفر منها في نفس يوم المؤتمر ٧٧ مليون دولار، وفي اجتماع لاحق في واشنطن في ١١/ ٤/ ١٩٨٩م أمكن سد الفجوة الباقية (٥٥مليون دولار)، ووجه المؤتمر نداء لحكومة السودان وللحركة الشعبية للإلتزام بشهر هدوء (وقف إطلاق نار محدود) لتمكين عمليات الإغاثة من الوصول لغاياتها.

وبعد دراسة مقررات المؤتمر وافقت الحركة عليها كلها. كان هذا موقف إيجابي من الحركة الشعبية، فقد استجابت لمؤتمر لم تكن طرفاً في التحضير له، ولم تُدع لحضوره، وكان من المتوقع أن يبدأ البرنامج أول أبريل ١٩٨٩م ولكنه تأخر قليلا ثم بدأ بطاقة ترحيل كبيرة وبإمكانات هائلة، فقد زيدت ميزانية البرنامج ٥٠ ميلون دولار أخرى لتصبح ١٨٢ مليون دولار.

وهكذا انطلق «شريان الحياة» البرنامج الفريد في حجمه ونوعه فلم يحدث قبل ذلك في العالم أن نظمت عملية إغاثة، ونقل لها بهذا الحجم، عبر خطوط القتال بين جهات ما زالت في حالة حرب.

إن نجاح هذا البرنامج بهذه الصورة أدى لبروز نهج جديد في تنظيم العلاقات

الإنسانية في ظروف الحرب سمي THE SUDANESE FORMULA وسجل بهذا الإسم في الأمم المتحدة واعتبر نمط تسعى الأمم المتحدة لتطبيقه في الظروف المماثلة مثل: أفغانستان، أنجولا، أثيوبيا، الصومال...إلخ.

ونحن نستعرض النجدة الإنسانية الكبرى التي أخذت بيد السودان في ساعة المحنة في عام المجاعة (١٩٨٣-١٩٨٤م)، وفي الإهتمام بمشروعات إعادة التعمير من آثار الجفاف والتصحر، وفي نجدة المتضررين بالقتال من مواطنينا؛ نشيد بالضمير الإنساني الحي لدى عدد من حكومات وشعوب أميركا وأوروبا الغربية ولدى الأسرة الدولية كما تمثلها الأمم المتحدة.

ونخص بالذكر والتقدير أمين عام الأمم المتحدة (بيريز ديكويار) ومدير الفاو (إدوارد صوما) ومدير برنامج الغذاء العالمي (جيمس انقرام) أما مدير اليونسيف (جيمس قرانت) فله شكر وتقدير خاص لأنه وقف معنا بوعي المفكر ووجدان المؤمن واندفاع المحب.

وأظهر عدد من المسؤولين من غير السودانيين حماسة خاصة للمساعدة في هذه المهام الإنسانية مثل السفير الأمريكي (اندرسون)، والبريطاني (بيفن) والهولندي (بيرت فيت)، والإيطالي (د.فارينللي)، وممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (وارن ونوب).. عقد من الهمم الإنسانية التي مهما قيل عن نواياها فقد نجدتنا أعمالها بما فاق كل تصور.

قائمة الذين استجابوا لإغاثة السودان في هذا المجال حسب حجم ونوع ما قدموا وهم:

١. الولايات المتحدة الأمريكية- السيد/ السفير اندرسون.
٢. برنامج الغذاء العالمي-السيد/ جوبر.
٣. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي-السيد/ وارن ونوب.
٤. هولندا- السيد/ السفير بيرت فيت.

٥. المجموعة الأوروبية- السيد/ دايك ماستر

٦. إيطاليا-السيد/ السفير د.فارينللي.

٧. اليونسيف -السيد/ جيمس قرانت.

فلهم منا جميعا -أهل السودان الشكر الجزيل.

القضية الثالثه :النازحون

بعد الوقوف على حال النازحين، كونتُ جهازاً خاصاً بهم، ليكون له كيانه القانوني أسوة بمفوضية الإغاثة.

وبعد دراسة الأمر من جميع جوانبه تقرر الآتي:

أ. إحصاء النازحين.

ب. تقديم الإغاثة العاجلة لهم.

ج. تحديد مناطق يرحلون إليها في الأقاليم الشمالية حيث يعملون لكسب قوتهم.

د. إقامة أجهزة إدارة وأمن لحفظ النظام بينهم.

وقد وضع برنامج شامل، تناوله السيد لامونير ممثل اليونسيف في أفريقيا، وعلى أساسه وضع تقرير شامل، عرضه الأمين العام على الأمم المتحدة فقررت مساعدة السودان بموجبه.

هذا البرنامج عُزم أن يلحق به قبل موسم ٨٩/ ٩٠ ولكن الإنشغال بشريان الحياة حال دون ذلك. إن الإسراع بهذا البرنامج ضرورة قصوى للأخذ بيد هؤلاء المواطنين وإلى جانب ما فيه من معان إنسانية، فإن فيه هدفا وطنيا جليلا وهو: أن يشعر هؤلاء الأخوة أن من بالشمال هم إخوتهم رغم التباين العرقي والديني مما يدعم إحساسهم بسودانيتهم، وهو الإحساس الذي جاء بهم نحو الشمال في المقام الأول، ولعله هو الإحساس الذي جعل الحركة الشعبية تقبل برنامجا دعت إليه

آلية حكومة يناصبونها العداء. وهو قطعا أحد العوامل التي دفعتنا في الحكومة للتفكير في هذا البرنامج. هذا الإحساس المشترك بالإنتماء لوطن واحد هو الأساس المتين للوحدة الوطنية.

القضية الرابعة- اللاجئون

لقد ذكرنا سابقا أن السودان وضع سياسة قومية محددة نحو اللاجئين وهي سياسة اشتملت على ملامح جديدة لم تعرفها هيئة غوث اللاجئين من قبل ويمكن أن يكون لها أثرها في قضية اللاجئين في العالم وربما استنبط منها نهج سوداني آخر. SUDANESE FORMULA تلك الملامح الجديدة التي اشتملت عليها خطتنا هي:

أ. أن يميز بوضوح بين اللاجئ لأسباب قهرية سياسية، واللاجئ لأسباب المجاعة والمرض. فالأخير لا يعتبر لاجئ، ويعمل على توصيل الإغاثة أو العلاج له في وطنه.

ب. ألا يطلب من أي قطر استقبال أكثر من ١٠٪ من حجم سكانه من اللاجئين، لأن في ذلك تشويهاً لكل أوضاعه وتعجيزاً له.

ج. أن تسرع الأسرة الدولية بمساعدة القطر المعني لتحمل العبء الاستهلاكي للاجئين، والأثر السلبي على البنيات الأساسية والخدمات الاجتماعية في الوطن المضيف.

د. أن تهتم هيئة غوث اللاجئين ببرامج عودة اللاجئين الاختيارية لأوطانهم، وأن تشجع على ذلك بمساعدات للعائدين حتى تكون العودة مغرية.

ه. أن يشتغل اللاجئون في وطن اللجوء في أعمال إنتاجية مخصصة لهم بحيث لا تزحم سوق العمل أمام المواطنين وبحيث يستطيعون المساهمة في إعاشة أنفسهم.

لقد نوقشت هذه الأفكار مع ممثلي هيئة غوث اللاجئين وإنا ننتظر أن يكون لها أثرها في التفكير والتخطيط نحو اللاجئين في كل مكان.

القضية الخامسة: السكان

لقد اكتشف الوعي الإنساني العصري الحاجة لسياسة سكانية كونية، لأن عدد سكان الأرض صارالآن ٥ بليون نسمة، ولا بد من تنظيم الأسرة العالمية بصورة تتفق وأفضل الحياة لسكان الأرض: الآن وللأجيال القادمة.

والحاجة ماسة لسياسة سكانية إقليمية في كل منطقة جغرافية في العالم. هذه السياسات السكانية الكونية والإقليمية ينبغي أن ترفدها وتتناسق معها سياسة سكانية قومية في كل قطر من أقطار العالم.

لذلك تم التعاون مع مؤتمر السكان الثالث المنعقد في الخرطوم في أكتوبر ١٩٨٧م، المحضور دولياً، واقترحتُ للمؤتمر أن يساعدنا في وضع سياسة سكان قومية للسودان. وبعد استلام توصيات المؤتمر، كّون جهاز قومي للسكان مهمته وضع خطة سكانية للسودان، تناقشها وتقرها الأجهزة الشرعية لتصبح ملزمة لكل أجهزتنا التنفيذية. وليقوم عليها برنامج سكاني سوداني محدد.

القضية السادسة: الموارد المائية

إن الأمر الذي استقر عليه اتجاه السودان في الماضي هو أن تعنى وزارة الري، بالري الذي مصدره النيل أو فروعه أو راوفده، أو الأنهر الأخرى التي تشق أرض السودان.

إن تدفق مياه النيل كله لا يتجاوز ٨٤ بليون متر مكعب في المتوسط السنوي، نصيب السودان منها حسب اتفاقية ١٩٥٩م هو ١٨ بليون متر مكعب.

لكن في السودان موارد مائية أخرى، فحصيلة مياه الأمطار التي تهطل في السودان الممكن حصرها وجمعها والإستفادة منها تبلغ ٢٠٠ بليون متر مكعب. والمياه الجوفية في السودان تقدر ب ٢٥٠ بليون متر مكعب. هذه الكميات الهائلة التي تبلغ خمسة أضعاف تدفق مياه النيل، يمكن الاستفادة منها إذا أقيمت البنيات الأساسية المناسبة، وذلك يعطي السودان موارد مائية كافية لتأمين مستقبله الزراعي، ذلك أن الشح في السودان في الماء وليس في الأرض الزراعية.

لذلك قررنا توسيع اختصاصات وزراة الري في السودان، لتقوم بدراسة وتطوير استغلال هذه الموارد المائية ولوضع خطة بعيدة المدى لاستغلال موارد البلاد المائية.

لقد عملت دراسات مبدئية ساهم فيها سودانيون وخبراء دوليون، وينبغي أن نواصل تنشيط الجهد السوداني و ستقطاب الخبرة والتكنولوجيا والتمويل الأجنبي لتحقيق هذا الهدف الوطني الهام.

القضية السابعة: إعادة التعمير

آثار السيول والأمطار:

في عام ١٩٨٨م هطلت الأمطار على السودان بصورة غير عادية، وفاض النيل بحجم غير عادي، بل غير النيل مجراه.

أما مقياس الأمطار فمتوسط هطول الأمطار على العاصمة سنويا يبلغ ١٦٠مم، لكن في أسبوع واحد من يوم ٣٠/ ٧/ ١٩٨٨م إلى يوم ٧/ ٨/ ١٩٨٨م هطلت أمطار في العاصمة بلغت ٢٧٩.٥مم.

أما النيل فقد كان مقياسه قريباً من مقياس فيضان ١٩٤٦م، ولكن لأن أمطاراً هطلت بصورة غير معتادة في مناطق السودان الشمالية مما أدى لتدفق سيول زادت من مياه النيل في شمال السودان، وهجمت على القرى على ضفاف النيل فإن فيضان ١٩٨٨م كان أبلغ أثراً على الإقليم الشمالي من فيضان ١٩٤٦م.

أما في العاصمة فقد أدى هطول الأمطار بالحجم المذكور إلى إيقاف الحياة. فقد تأثر توليد وتوزيع الكهرباء لأن عدداً من محطات 'التوليد غطتها المياه، وتأثرت تنقية وتوزيع المياه لزيادة الطمي وإتلافه للمواسير وعرقلة التنقية.

لقد كان الطمي في زمن الفيضان العادي ١٣ غراماً في لتر الماء الواحد. لكن في أغسطس كان اللتر من الماء يحتوي على ٢٧ غراماً من الطمي.

إن توقف الكهرباء يوقف المطاحن والمصانع. وانقطاع المياه يوقف الحياة.

وهذا ما كان في العاصمة حتى تعرضت لمجاعة وضائقة شديدة.

ولمواجهة هذا الموقف عينتُ لجنة وزارية برئاسة د. عمر نورالدائم[1] (وزير المالية) وأعطيت صلاحيات استثنائية، وفوضت لاستخدام كل إمكانيات السودان، واستقطاب كل عون الأشقاء والأصدقاء لمواجهة هذا الظرف الحرج.

فأقبلت اللجنة على عملها بهمة شديدة، مواصلة الليل بالنهار، متفقدة أحوال الناس في كل أنحاء العاصمة والأقاليم، مستنفرة لكل قدراتنا.

نجحت اللجنة نجاحاً باهراً إذ:

- أمكن توزيع عدد كبير من الخيام لإيواء الذين سقطت منازلهم.
- أمكن توزيع الغذاء للناس بصورة دقيقه وعادلة.
- أمكن احتواء الأوبئة حتى أنه لم ينتشر وباء واحد.
- استخدت القوات المسلحة في استلام وتوزيع الإغاثة، ولعبت دوراً متقناً في هذا العمل.
- أشرف النواب على لجان شعبية في المناطق المختلفة للتأكد من عدالة توزيع الإغاثات.

إن عمل اللجنة الوزارية للإغاثة في الفترة التي أعقبت الكارثة مباشرة (٤/ ٨/ ١٩٨٨م) نموذج حي للنجاح الذي يستطيعه أهل السودان عندما يكون عملهم نفيرياً تتكاتف في سبيله كل المجهودات: الوزراء، الخدمة المدنية، القوات المسلحة، النواب، واللجان الشعبية.

لقد اعتمدت اللجنة غالباً على مخزون السودان الغذائي لدرء الكارثة، ولكن جاءتنا نجدة سريعة، هذه المرة من الأشقاء فاقوا الأصدقاء، من الغذاء والدواء والخيام، كان النصيب الأكبر من المملكة العربية السعودية، ولكن كل الأشقاء

(١) عمر محمد نور الدائم الفكي إدريس (١٩٣٤ - ٢٨ أكتوبر ٢٠٠٣م)، للتعريف انظر/ ي هوامش الفصل الرابع.

تقريباً ساهموا: الجماهيرية الليبية، العراق، مصر، الجزائر، اليمن الشمالي، سورية، الأردن، إيران، تركيا، نيجيريا..إلخ.

وبعد أن احتوينا الآثار المباشرة للأمطار والسيول والفيضانات كون مجلس الوزراء لجنة عليا برئاستي لإحصاء الخسائر، ووضع خطة لإعادة التعمير. اجتمعت هذه اللجنة وعينت لجنة فنية برئاسة السيد **أبوزيد محمد صالح** لإحصاء الخسائر في كل أنحاء السودان. بسرعة فائقة أحصت اللجنة الخسائر وقدرتها بمبلغ ١٤ بليون جنيه سوداني في كل أنحاء الوطن.

اجتمعت اللجنة الوزراية العليا واعتمدت حجم الخسائر، ووضعت برنامجاً لإعادة التأهيل وإعادة التعمير اشتركت فيه الوزارات المختلفة. ثم خاطبتُ البنك الدولي للدعوة لمؤتمر دولي لدراسة حجم الخسائر والبرنامج الذي وضعناه لإعادة التعمير. وكانت تلبية البنك الدولي سريعة جداً. فانعقد مؤتمر دولي في الخرطوم في شهر نوفمبر ١٩٨٨م، واستعرض المؤتمر حجم الخسائر، ومقترحاتنا لإعادة التعمير وكونت لجان تخصصية اشترك فيها الخبراء والإداريون السودانيون وانتهى المؤتمر إلى القرارات الآتية:

أ. اعتماد برنامج تأهيل وإعادة تعمير لكل الخسائر في حدود ٤٠٧ ميلون دولار.

ب. إنشاء جهاز خاص لمتابعة أعمال إعادة التعمير بصورة تتناسب مع سرعة الإنجاز المطلوبة على أن يكتمل في ظرف عامين.

ج. تدفع الأسرة الدولية ٩٠٪، من التكاليف. على أن يدفع السودان ١٠٪.

ثم دعا البنك الدولي إلى مؤتمر عالمي في باريس في أول ديسمبر ١٩٨٨م، حضرته إلى جانب الدول الغربية المانحة أمريكا، واليابان، والسعودية، وصندوق النقد الدولي، وفيه حددت كل هذه الأطراف مساهماتها المالية في تمويل برنامج إعادة التعمير في حدود ٤٠٧ ميلون دولار. فكان هذا تجسيداً عملياً لنجاح سياسة السودان الخارجية، والمكانة التي يتمتع بها بين دول العالم كافة.

درست الحكومة هذا البرنامج، ووافقت عليه. حيث كلفت اللجنة الوزارية العليا بمتابعة خطوات التنفيذ.

وبدأ العمل فعلاً في تنفيذ هذا البرنامج الذي من شأنه إعادة تعمير وتأهيل البنيات الأساسية والخدمات الاجتماعية ووسائل الإنتاج التي لحقت بها الخسائر لا سيما في العاصمة والإقليم الشمالي حيث كان التلف أكبر.

ولقد بذل السيد جاسب سنج ممثل البنك الدولي في السودان جهداً وافراً. فقد لعب دوراً أساسياً في استيعاب المشكلة، ومخاطبة رئاسته، وكان يعمل في موقعه بوعي وإمكانات الموظف الدولي، وعاطفة المواطن السوداني، فلا يمكن تناول المشكل المذكور دون أن نحبوه بالاختصاص ونخصه بالشكر.

ولا بد من الإشادة برئاسة البنك الدولي لاستجابتها لكل نداء وجهناه لها في هذا المجال، إضافة إلى مجال إعادة تأهيل مؤسسات التعليم العالي، ومجال إصلاح جميع مؤسسات القطاع العام، وغيرها من المشروعات السودانية الهامة.

إن البنك الدولي منذ عهد ماكنمارا صار ذا وعي وعقل وقلب دولي حقا. وانتهى به الأمر إلى إدراك مشاكل العالم الفقير والوعي بأبعادها الاجتماعية. ولقد تخلص كثيراً من الأغلال التي قيدت مواقعه في الخمسينات من القرن الماضي.

القضية الثامنة :الأبعاد الإنسانية للتنمية

كان الفكر الاقتصادي الغربي لا يعطي الجوانب الإنسانية والاجتماعية في التنمية أهمية كبيرة.

وكان نقد ذلك التقصير من أهم ماجاء في الفكر الإشتراكي. وبفتور الحرب الباردة، ومراجعة الفكر الرأسمالي لبعض آرائه، بدأ شعور حقيقي بضرورة الاهتمام بالأبعاد الإنسانية والاجتماعية في الغرب. ثم بدأ هذا الوعي في الانتشار.

كان الفكر التنموي الأفريقي مهتماً أساساً بالأبعاد الإنسانية والاجتماعية.

لذلك اجتمعت كل مصادر الفكر الإنساني حول الاهتمام بهذه القضايا. وصار

التيار الغالب ألا تقبل زيادة دخل الفرد أساساً للنمو. بل ينبغي أن يؤخذ في الحسبان كيفية توزيع ذلك الدخل بين الناس، ونصيب الخدمات الاجتماعية منه.

تثبيتاً لهذا الدور التنموي الصحوي فقد عُقد مؤتمر دولي في الخرطوم حضرته الأمم المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، وعدد من الدول الأفريقية؛ في مارس ١٩٨٨م، لدراسة الأبعاد الإنسانية للتنمية في أفريقيا.

وأحسن السودان الضيافة من حيث المخاطبة الفكرية للمؤتمر التي كانت على مستوى الأحداث، ومن حيث الإعداد للمؤتمر فقد قاد الدكتور بشير عمر[1] (وزير المالية)، يعاونه فريق المالية التحضير والدراسة بكفاءة عالية.

وخاطبتُ المؤتمر بأفكار محددة استقبلها المؤتمرون استقبالاً إيجابياً، وبعد التداول أصدر المؤتمر إعلان الخرطوم حيث صار معياراً لقياس الأبعاد الإنسانية للتنمية من أفريقيا.

وكانت خلاصة (إعلان الخرطوم) ما يلي:

أ. ألا تقاس التنمية بنصيب الفرد من الدخل القومي فحسب، بل تحدد أيضاً عدالة التوزيع، وتوزيع الخدمات الاجتماعية الضرورية.

ب. تأصيل سياسات التنمية منعاً للاستلاب والاستغراب.

ج. إعطاء أولوية في التنمية لحاجات الإنسان الضرورية من مأكل ومشرب وصحة وتعليم وسكن.

د. الإهتمام بالتنمية الريفية لتكون التنمية متوازنة.

ه. احترام حقوق الإنسان فلا تكون التنمية على حسابها بل دعماً لها.

و. الاهتمام بتوازن البيئة.

ز. استئصال الأمراض المستوطنة يعطي أولوية في البرنامج الصحي.

(١) بشير عمر محمد فضل الله (ولد ١/ ٣/ ١٩٥١م)، دكتور، للتعريف به رجاء مراجعة هوامش الفصل الثاني.

ح. أن يراعي التعليم الاستخدام الأمثل للموارد البشرية، ومطالب التأصيل والعصرنة، وأن يعمل على محو الأمية.

ط. الحيلولة دون هجرة العقول بوسائل اختيارية.

ي. الاهتمام بدور المرأة في النشاط الاقتصادي والتنمية بصورة تتناسب مع ظروفها الشخصية والاجتماعية.

إن إعلان الخرطوم من السياسات التي شع بها السودان الديمقراطي في قارته وعالمه.

القضية التاسعة: إعادة تعمير الجنوب

لقد لحق بالجنوب تخريب كبير بسبب الحرب. والجنوب أصلاً أكثر تخلفا من بقية أنحاء القطر، هذا معناه أن فجوة التنمية بين الشمال والجنوب قد اتسعت كثيراً.

لقد وضعنا برامج لتعمير الجنوب عندما تضع الحرب الأهلية أوزارها. ونبهنا كل أصدقائنا وأشقائنا إلى ذلك الأمر، فوجدنا منهم استعداداً جاداً للمساهمة في هذا البرنامج.

وعندما قابلتُ أمين عام الأمم المتحدة ذكرتُ له الموضوع، فوافق على أن يكون للأمم المتحدة دورها في توجيه النداء والمشاركة في المؤتمر. ثم ناقشتُ الموضوع مع السيد جيمس قرانت أثناء عمليات شريان الحياة، فأبدى تجاوباً حماسياً مع الموضوع.

لذلك فإن برنامج تعمير الجنوب الآن من أولويات حكومة السودان وسيجد احتضاناً دولياً عندما يقف إطلاق النار.

***

إن ما حدث من دراسة، وتحضير لبرامج علاج في مجال هذه القضايا التسع، يوضح ظهور نمط جديد في الحكم: نمط قومي، يجمع السياسيين والإداريين

والفنيين والنقابيين والأكاديميين في عمل مشترك. ثم يشترك في الدراسة والقرار خبراء دوليون ودول صديقة في منبر قومي- دولي تقدم نتائجه لاتخاذ القرار السياسي الملزم.

هذا النمط سيبقى وينمو ما بقي في السودان حكم ديمقراطي مستنير، وسيقتدى به في أنحاء العالم الأخرى.

obeikandl.com